ملف العدد

مخاطر وتحديات المشروع الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط وتداعياته علي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

د. طارق فهمي
أستاذ العلوم السياسية
رئيس وحدة الدراسات الفلسطينية والاسرائيلية
المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط

تقديم :

انتقلت الإدارة الأمريكية إلي مرحلة جديدة في ملف التسوية الفلسطينية الإسرائيلية بالإعلان رسميا عن الأفكار السياسية والاستراتيجية والمعروفة إعلامياً بـ "صفقة القرن"، والمتعلقة بأسس التسوية المقترحة والتي سبق للإدارة الأمريكية ترويجها طوال السنوات الأخيرة وكانت محل نقاش، وتجاذب بين كافة الأطراف برغم أنها لم تكن رسمية، ولكنها كشفت وقتها عن ما دار في التخطيط الأمريكي للتعامل مع مشهد التسوية المقترح والمتعلق بتنفيذ المشروع الأمريكي المعلن علي الأرض، ودفع الحكومة الإسرائيلية –بعد الرفض الفلسطيني المعلن عقب الاعلان رسميا عن الصفقة –للإقدام علي تدابير من جانب واحد علي اعتبار أن الإدارة الأمريكية قدمت رؤيتها، وعلي الجانبين الانخراط في التفاوض، وتقرير الخطوة التالية قبولاً أو رفضاً، وكان للطرح الأمريكي ردود فعل متعددة أخطرها ما أمكن توقعه في الضفة، واحتمالات نشوب تطورات أمنية غير مسبوقة مع تباين لافت في ردود الفعل المطروحة من قبل الأطراف المعنية ومحاولة الإدارة الأمريكية تحييد موقف بعض الأطراف العربية مسبقا وهو ما جري في الوقت الراهن في مشروع ضم المستوطنات والأغوار. (تمنح خطة السلام الأمريكية لإسرائيل السيادة على أكثر من ٣٠% في منطقة يعيش فيها حوالي

١٥٠ ألف فلسطيني. ولكن من جهة أخرى تفرض عليها السماح للفلسطينيين ببناء دولة مستقلة على ٧٠ %المتبقية من الأراضي).

وجاء الطرح الأمريكي لصفقة القرن لاستكمال الطرح السياسي للمقاربة الأمريكية الراهنة بشقيها السياسي والاقتصادي، والتي سبق وأن عرضت في اجتماع المنامة، وهو الاجتماع الذي دشن مقاربة اقتصادية عامة لتحقيق تغييراً حقيقياً في الضفة الغربية وقطاع غزة انطلاقاً من أفكار السلام الاقتصادي التي سبق وأن طرحت منذ سنوات باعتبارها حلاً منطقياً وواقعياً للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية المقترحة.

وبرغم ذلك تتخوف الإدارة الأمريكية من تحول المشروع الرسمي الذي قدم بالفعل لوثيقة عمل غير ملزمة مثلما فعلها الرئيس بوش الإبن وقدمها الرئيس كلينتون من قبل،وبالتالي فإن الإدارة وضعت آليات تنفيذ كاملة بالتنسيق مع الحكومة الإسرئيلية لن تعلن علي الملأ في الوقت الراهن وتحسبا لمزيد من التحفظات وحالة الرفض العربي.

أولاً : المضمون والاطار

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٨ يناير ٢٠٢٠ مشروع التسوية الأمريكية والمعروف إعلاميا بـ "صفقة القرن" ركز علي سيادة إسرائيل في جميع مستوطنات الضفة الغربية التي يزيد عددها على ١٠٠ كلها باستثناء ١٥ منطقة إقليمية متجاورة. (يعيش حوالي ٤٠٠,٠٠٠ يهودي في حوالى ١٢٠ مستوطنة رسمية)، والإقرار بالسيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء القدس، بما في ذلك المدينة القديمة، مع "التمثيل الفلسطيني الرمزي" فقط في القدس، وتلقي إسرائيل دعماً أميركياً للبدء في ضم المستوطنات من جانب واحد حال قبول إسرائيل الصفقة، ورفضها من جانب الفلسطينيين ومنح دولة للفلسطينيين شريطة نزع سلاح قطاع غزة، وتتخلى حركة حماس عن أسلحتها، أو يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية عاصمتها القدس وعلي أن تكون السيطرة الأمنية لإسرائيل في وادي الأردن وإقرار السيادة الإسرائيلية في جميع "الأراضي المفتوحة" في منطقة الضفة الغربية. وسيمثل ذلك نحو ٣٠ % من الضفة الغربية كما ستتم بعض التبادلات المحدودة للأراضي التي يتم فيها

تبادل السيادة الإسرائيلية الموسعة في الضفة الغربية للحصول على تعويض إقليمي بسيط في النقب..

توقيت الإعلان

يمكن الإشارة إلي سلسلة من التطورات التي جرت في مجري الاتصالات الأمريكية الإسرائيلية وعكست في مضمونها الاهتمام الأمريكي بطرح الصفقة، وذلك علي النحو التالي :

١. ترجمة الاتصالات الأمريكية الإسرائيلية السرية التي تمت طوال الفترة الماضية والتي قادها ديفيد فريدمان السفير الامريكي في تل أبيب والسفير رون ديرمر، سفير إسرائيل في واشنطن، واللذين عكفا طوال الفترة الماضية علي تكثيف الاتصالات واللقاءات مع المسئولين السياسيين من الجانبين في ليكود / تحالف أزرق أبيض وكذلك مع المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة .

٢. رغبة الرئيس الأمريكي ترامب في إعادة الإمساك بملف التسوية الفلسطينية الإسرائيلية في الوقت الراهن وإعادة توظيفه في الحسابات الإقليمية الراهنة تخوفاً من حدوث تطورات جديدة تدفع بالجانب الروسي لإعادة التركيز مجدداً علي تكرار الدعوة لمؤتمر موسكو أو فرنسا لإعادة طرح مؤتمر باريس ٢ استكمالاً لمجهودها السابق في ملف التسوية الفلسطينية الإسرائيلية .

٣. سعي الرئيس الأمريكي ترامب للقفز علي الوضع الراهن للاتصالات الأمريكية الإسرائيلية والتي دارت في إطار مجموعة من المستشارين في البيت الأبيض والخارجية الأمريكية وعدد من السفراء السابقين إلي قيادة الموقف التفاوضي بنفسه مثلما فعل في المفاوضات مع كوريا الشمالية والصين، وهو ما يعطي للتحركات الأمريكية الراهنة مصداقية، ولا يقصرها عند مستوي سياسي محدد .

٤. رغبة الرئيس الأمريكي ترامب في الحصول علي دعم المنظمات اليهودية والصوت اليهودي في معركته الانتخابية، ومن ثم فإن مخطط الرئيس ترامب إعادة بناء

ظهير يهودي قوي لدعمه داخل وخارج الكونجرس عبر منظمة إيباك تحديداً ونفوذها الممتد في دوائر صنع السياسة الخارجية .

ثانياً : مسارات التحرك

١. في هذا الاطار يمكن استشراف أهم أسس المخطط الأمريكي في اتجاه الأطراف المختلفة للبدء في تنفيذ صفقة القرن وذلك علي النحو التالي :

- الخطوة الأولي : التحرك أولا في اتجاه الطرف الإسرائيلي للضغط علي الجانب الفلسطيني ومحاصرة خياراته السياسية والاستراتيجية في التحرك، وهو ما برز في لقاء ترامب / نتنياهو / جانتس ثم لقاء وزير الخارجية الامريكي بومبيو نتنياهو / جانتس في إسرائيل، وامتد إلي تبني خطوات وتدابير أمنية جديدة (التهديد بعقوبات علي السلطة / تكرار نموذج عرفات / تصعيد قيادات محلية لمناكفة السلطة الفلسطينية / محاصرة التمدد الفلسطيني المتوقع تجاه روسيا وفرنسا) .
- الخطوة الثانية : قيام المسؤولين الأمريكيين القائمين على الخطة، بإطلاع الأطراف العربية في المنطقة على الخطوات الأمريكية من مرحلة إلى المرحلة التالية(سبقها تشاورات غير معلنة) وذلك عبر محاولة تحييد بعض الأطراف وضم بعضها إلي الموقف الأمريكي في المدي المتوسط .
- الخطوة الثالثة : التحرك متعدد الاتجاهات إقليمياً ودولياً وخاصة تجاه المؤسسات المانحة علي اعتبار أن خطة ترامب ليست وثيقة نهائية، لكنها معدة لإجراء تفاهمات مع الدول العربية الرئيسية، ولا سيما الدول الخليجية الثلاث ومصر، للجلوس مع الولايات المتحدة وإسرائيل واستئناف محادثات التسوية بصرف النظر عن مقاطعة رئيس السلطة محمود عباس لهذه الاتصالات رسميا .
- الخطوة الرابعة : حال رفض الطرف الفلسطيني للتصور الأمريكي المعلن والممثل في بنود الصفقة المطروحة، وفشل المفاوضات بين الطرفين لإقامة

دولة فلسطينية، سيكون هناك ضوء أخضر أمريكي لإسرائيل كي تضم وادي الأردن، وكذلك أراضي المستوطنات في الضفة الغربية خلال فترة وجيزة وربما مع بدايات الولاية الثانية للرئيس ترامب .

٢. تعمل الإدارة الأمريكية تجاه الأطراف المعنية انطلاقاً من حسابات محددة : فالدول المعنية مثل مصر والأردن سيكون لهما دور محدد متجاوز لما طرح من ترتيبات أمنية وسياسية ستكون علي الهامش خاصة وأن موضوع ضم الأغوار وفرض السيادة الإسرائيلية علي المستوطنات الإسرائيلية سيتم النظر إليه من الآن فصاعداً علي أنه شأن إسرائيلي بالأساس كما سيعاد النظر فيما طرح في مقاربة المنامة من تشهيلات اقتصادية وتعاون إقليمي سيخص مصر بالأساس وليس الأردن وعبر مشروعات ستطرح بالتفاصيل أما الأردن فالموضوع معقد ولا يقتصر علي الأغوار بل امتد لموضوعات خاصة بالإشراف علي المقدسات الإسلامية وتأمين الحكم الهاشمي وشكل العلاقات المقبلة بين الأردن والكيان الفلسطيني المقترح في الخطة والبديل- في حال استمرار التحفظات الأردنية المعلنة - سيكون التلويح بصيغة جديدة في التعامل، أما دول الخليج فالأمر مختلف خاصة وأن دورها لن يكون ممولاً فقط بل شريكاً في مشروعات التعاون وإتمام منظومة السلام الاقتصادي وهو الأهم بالنسبة لإسرائيل والإقليم وفي ظل الانفتاح في العلاقات الخليجية علي إسرائيل مع بقاء المبادرة العربية مطروحة في إطارها النظري وسيكون الأمر متعلقا بواقعية سياسية حقيقية ومصالح مشتركة حقيقية تضم دول الخليج ومصر والأردن .

٣. استمرار عدم تتعامل الإدارة الأمريكية مع السلطة الفلسطينية كطرف مؤثر أو شريك، والتأكيد علي أن الرفض الفلسطيني مدعاة لدفع إسرائيل للاستمرار في إجراءاتها من جانب واحد، ومن ثم فإن المسعي الأمريكي لإيجاد بديل للرئيس محمود عباس سيستمر، وهناك تحركات تجاه إيجاد قيادات محلية في الضفة

الغربية لتكون البديل الجاهز للسلطة الفلسطينية وتشكيل مجالس بلديات حال حدوث فوضي في الضفة الغربية إذا قطعت السلطة الفلسطينية اتصالاتها وأوقفت التنسيق الأمني الراهن وهو أمر مستبعد حتي الآن، ومن ثم فإن إسرائيل ستتحرك في اتجاه الإفراج عن مروان البرغوثي أو إعادة طرح وتدويردور محمد دحلان القيادي في حركة فتح للضغط علي الرئيس محمود عباس أو انهاء حياته في المقاطعة وسيكون ذلك رهناً بما سيكون مطروحاً في الضفة الغربية .

٤. ستدفع الإدارة الأمريكية بعض الشركاء لاستئناف وساطتهم تجاه قطاع غزة ومحاولة تحييده في المعادلة الراهنة وإقناع حركة حماس بأنها ستجني ثمار إيجابية من بقاء الأوضاع هادئة وهناك رهانات حقيقية علي أن حركة حماس باعتبارها حركة نفعية ومصلحية ستتجاوب مع هذا الأمر خاصة مع التأكيد الأمريكي بأن التسهيلات الجديدة المطروحة لسكان القطاع ستؤدي لتغيير الوضع الراهن وسيدفع لمزيد من الاستقرار خاصة وأن الوسيط المصري قائم وموجود وإن كانت ستعمل الإدارة علي بث رسائل إيجابية لمصر ودول الخليج خاصة وأن رد الفعل المصري علي الإعلان عن الصفقة كان إيجابيا وفي إطار من الواقعية والرشادة السياسية .

ثالثاً : الإشكاليات والتحديات

يمكن تحديد أهم الاشكاليات المطروحة في التعامل مع الرؤية الأمريكية المقدمة وذلك علي النحو التالي :

١. استمرار الرفض الفلسطيني سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية لما هو مطروح في سياق الطرح الأمريكي الراهن وإعادة التأكيد الفلسطيني بضرورة توسيع نطاق التفاوض ليشمل أطرافاً جدد، وعدم قصرها علي الجانب الأمريكي ومن المحتمل تصعيد الموقف داخل الضفة الغربية، وهو ما تحسبت له الحكومة الإسرائيلية خلال الفترة الأخيرة، وتخوفها من اندلاع أحداث غير مسبوقة تؤثر علي إستمرار السلطة في موقعها في ظل الصراع الراهن داخل السلطة الفلسطينية على خلافة الرئيس

محمود عباس ودخول الجانب الإسرائيلي علي الخط (إعادة تسويق ورقة مـــروان البرغوثي مجدداً) وفي المقابل تملك السلطة الفلسطينية – في وضعها الراهـــن – التعامل مع الموقف الأمريكي، وفقا لما يلي:

أ. الإعلان رسمياً عن وقف التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والحكـــومـــة الإسرائيلية.

ب. وقف تدريجي لمقررات اتفاقية أوسلو الحاكمة للعلاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرئيلي والخاصة بالتعامل مع مناطق (ج) والتي جاءت في سياق مـــا تـــم الاعلان عن تفاصيله في بنود الصفقة .

٢. إحتمالات حدوث تجاذبات حقيقية داخل إسرائيل – نتاج المطروح أمريكيا – وذلـــك علي النحو التالي :

أ. أبدت بعض القيادات العسكرية في الاستخبارات العسكرية أمان تحفظاتها علـــي تبني إجراءات الضم للأغوار وبعض المستوطنات في الضفة اذ سيـــؤدي ذلـــك لمزيد من الصدامات والمواقف غير المأمونة للجانب الإسرائيلي .

ب. دخول الأحزاب اليمينية علي الخط وانتقادها مسبقا إمكانية تخلي أي حكـــومـــة إسرائيلية عن أجزاء من الأراضي الاسرائيلية بالمفهوم المطروح في الخـــطـــة الأمريكية وفي ظل تحفظات علي مضمون الخطة من قبل بعض الرموز اليمينية الإسرائيلية المؤثرة .

ج. سيكون أمام الجانب الإسرائيلي أحد خيارين الأول : الإعلان عن القبول بالطرح الأمريكي أياً كان مضمونه الثاني : انتقال الجانب الإسرائيلي أي كان ائتـــلافـــه إلي مرحلة الاستثمار في الصفقة الأمريكية والبدء تدريجيا في تنفيـــذ بـــعـــض عناصرها الأمنية والاستراتيجية مع تأجيل بعض الملفات المعقدة (إتمام مخطط ترانسفير / طرد مئات الأسر المقدسية من القدس / تنفيذ مخطط ٢٠٥٠).

د. ستتم إجراءات الضم المتوقعة وفقا لأحد سيناريوهين:

- السيناريو الأول: هو الضم الفوري والكامل لجميع مناطق الضفة الغربـــيـــة

وإنشاء تجمعات جديدة وواقع ديمغرافي مختلف في مناطق الضم، وفي الوقت نفسه، التفكيك الفوري للسلطة الفلسطينية ونقل إدارة الحياة المدنية لملايين الفلسطينيين إلى إسرائيل مع تقديم سيناريوهات جديدة لوضع الفلسطينيين الذين سيتم ضمهم لإسرائيل.

- السيناريو الثاني: الضم أحادي الجانب والكامل للمنطقة "ج" وإيجاد حكم ذاتي فلسطيني في المنطقتين "أ" و "ب ". تمدد المناطق "أ" و "ب" على ما لا يقل عن ٤٣ "كتلة" فلسطينية وتضم ١٢١ قرية فلسطينية منفصلة، وسيكون نتاج الضم المتوقع حوالي ١٨٠٠ ميل من الحدود الجديدة لدولة إسرائيل ومن جانب واحد وبضم المنطقة "ج" ستزداد القدرة على حماية السهل الساحلي وإيجاد مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني يتولى حمايتها من الخارج الجيش الإسرائيلي وضم غور الأردن لضمان عدم تعرض القوات الإسرائيلية لمخاطر المواجهة مع العناصر الفلسطينية كما تظل السيطرة الفعّالة على الضفة الغربية عالية التكلفة من حيث الموارد، كما أنها تقلل من التعامل مع الفرص الاستراتيجية والاقتصادية مع الفاعلين الإقليميين والدوليين.

ه. أياً كان السيناريو الذى ستمضي فيه الحكومة الإسرائيلية وتعمل علي تنفيذه ، فإنه سيتم وفقا لما يلي :

- ضم المستوطنات التالية "معاليه أدوميم" و"جفعات زئيف" و"بيتار عيليت" و"جوش عتصيون" من جانب واحد وبقرارات عليا ويطبق عليها القانون الإسرائيلي ضم هذه التجمعات السكانية، بعد الضم السياسي، إلى المناطق البلدية للقدس، وبهذه الطريقة يمكن تأمين الأغلبية اليهودية في المنطقة المحددة كعاصمة لإسرائيل.
- ترك الأحياء اليهودية المحيطة بالقدس تحت السيادة الإسرائيلية.
- تطبيق مخطط السكك الحديدية شرقاً، والذي يدعو إلى شق سكك حديدية

نحو عواصم الدول العربية .

- دراسة منح "الجنسية الإسرائيلية" لنحو ١٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في المنطقة ج.
- وضع خطة لاستجلاب ملايين اليهود إلى الضفة من أجل الحفاظ على التوازن الديموجرافي وتقليل آثار ضم الضفة الغربية.

رابعاً : توظيف للصفقة

انطلاقاً من الطرح الرسمي الأمريكي الراهن فإن الموقف الإسرائيلي سيستمر في توظيف واستثمار الموقف الأمريكي ليس في ضم الأغوار أو بعض المستوطنات فقط وإنما أيضا في تحقيق المعادلة السياسية والاستراتيجية الصعبة :

١. ستدفع إسرائيل خلال السنوات الخمسة المقبلة لتنفيذ مخطط ترانسفير كامل في الأراضي المحتلة انطلاقا من القدس وتنفيذ خطة ٢٠٥٠ التي أعلنت عن إطارها وستبدأ في تغيير كامل لمعالم القدس والاتجاه لبناء كيان ذاتي لعرب ٤٨ في صحرء النقب استكمالا لمخطط يهودية الدولة بالكامل .

٢. في إطار المتبقي من الأراضي المتاحة للجانب الفلسطيني فإن إسرائيل ستعمل علي تنفيذ مخطط الأمن المتواصل بل وستواصل زحزحة الحدود بما يمكن أن يتم في إطار استراتيجي، وتحسبا لأي خطوات فلسطينية خاصة وأن اسرائيل ستعمل علي تهميش أي تهديدات أمنية واردة حال وقف التنسيق الأمني كما ستشرع في تبني إجراءات غير مسبوقة في إقرار أمنها بعد ضم الأغوار والمستوطنات والتي تتحفظ أجهزة المعلومات في إسرائيل علي هذه الخطوة وعلي أن يتم منح الفلسطينيين منطقة المثلث بالداخل الفلسطيني، وهي التي تضم حوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني مقابل وجود المستوطنات داخل الدولة الفلسطينية المقترحة .

٣. ستعمل الحكومة الاسرائيلية علي الانفتاح علي كافة الاطراف العربية ومحاولة احداث انقسام في المواقف خاصة وأن هناك مصالح حقيقية باتت تربط إسرائيل وبعض الدول العربية علي أرضية مشتركة تتجاوز التهديدات الايرانية لامن الاقليم

ووفقا لاتفاقيات راسخة مع البعض منذ سنوات طويلة وعبرت عنها عملية تصدير الغاز الإسرائيلي لمصر والأردن بل ودخول إسرائيل كطرف فاعل في منتدي غاز المتوسط وطلب إسرائيل توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع دول الخليج العربي .

خامساً : الموقف الفلسطيني والبدائل المطروحة

اتجهت السلطة الفلسطينية إلي استمرار تعاملها غير المباشر مع الإدارة الأمريكية وعدم قطع الاتصالات غير الرسمية أو الأمنية معها، وهو ما برز في زيارة غير معلنة لرئيسة وكالة الاستخبارات الأميركية "سي أي آيه"، جينا هاسبل، والتي قامت بزيارة إلى مدينة رام الله عقب الإعلان الأمريكي للخطة رسميا، حيث إلتقت بمسؤولين فلسطينيين علي رأسهم الرئيس محمود عباس ومن ضمنهم رئيس المخابرات ماجد فرج، ووزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، حسين الشيخ، وهو ما يشير إلي حرص مشترك علي استمرار القنوات للتواصل، ولو بصورة سرية .

تطورات مهمة

يمكن الإشارة إلي أهم التطورات الجارية في مجري العلاقات الأمريكية الفلسطينية بعد الإعلان عن الخطة الأمريكية علي النحو التالي :

١. استمرار توجيه الإدارة الأمريكية علي لسان كبير مستشاري الرئيس ترامب جارد كوشنر رسائل سياسية وإعلامية للسلطة الفلسطينية للتجاوب مع الخطة الأمريكية المعلنة، وعدم رفضها وهو ما يشير إلي وجود قناعة أمريكية بأن الموقف الفلسطيني الرئيسي، هو المعيار لنجاح أو فشل الخطة المقدمة، وأن الأمر وفقا للرؤية الأمريكية يحتاج إلي موقف، ولو مبدئي من السلطة الفلسطينية للتحرك .

٢. تأكيد عدد من المسئولين الأمريكيين في الخارجية والاستخبارات المركزية بأن تحديد الإطار الزمني للخطة، وهو أربعة أعوام قد يؤدي إلي إقدام الجانب الفلسطيني علي الشروع في استئناف الاتصالات الفلسطينية الأمريكية، ولو بصورة غير مباشرة لمناقشة بنود الخطة والتعامل وفق إطارها العام، وهو ما سيؤدي

لاحقا للدخول في مناقشات تمهيدية حول بنودها في الأشهر المقبلة ولو بصورة غير رسمية .

٣. مسعي الإدارة الأمريكية لإفساح المجال أمام السلطة الفلسطينية للتعامل مع الخطة بصرف النظر عن موقفها المسبق برفضها خاصة وأن الرئيس محمود عباس بدأ يتحرك عربيا ودولياً من أجل التعريف بأبعاد الموقف الفلسطيني، والحصول على الدعم المطلوب فلسطينيا في مواجهة ما يجري ويخطط أمريكياً.

٤. تخوف الإدارة الأمريكية من إقدام السلطة الفلسطينية علي الانتقال تدريجياً إلى نطاقات عالمية ستبدأ من الأمم المتحدة سواء في مجلس الأمن والجمعية العامة، مما سيؤدي إلي نتائج ايجابية علي دعم الجانب الفلسطيني وإظهار الإدارة الأمريكية بأنها لا تضع القرارات الدولية في اعتبارها، وسيعطي فرصة للجانبين الفرنسي والروسي للتحرك في الملف الفلسطيني من مدخل سياسي مقابل .

٥. سعي الإدارة الأمريكية لإقناع الجانب الفلسطيني لإقناع السلطة الفلسطينية بإمكانية تحقيق مكاسب فورية في حال الاستمرار في المسار الأمريكي المعلن – دونما التزامات مسبقة علي أى مستوي – وهو ما دفع الإدارة بارسال رئيسة الاستخبارات المركزية بهدف ما يلي :

أ. نقل رسائل تطمينات أولية للسلطة الفلسطينية مفادها أن الإدارة الأمريكية لن تسمح بقيام الحكومة الإسرائيلية بأي إجراء من جانب واحد، أو السماح بتنفيذ المخطط الإسرائيلي بشرعنة المستوطنات أو ضم الأغوار بصورة مباشرة .

ب. تنشيط التعاون الاستخباراتي بين رام الله وواشنطن وهو ما تستفيد منه إسرائيل بصورة مباشرة خاصة وأن قنوات التواصل الاستخباراتي أيضاً بين رام الله وتل ابيب لم تتوقف طوال الفترات الماضية، وجاءت زيارة رئيسة وكالة الاستخبارات المركزية للتحذير من مغبة الإقدام علي إجراءات فلسطينية أيضا من جانب واحد، مما قد يؤدي لنتائج سلبية خاصة في ملف لجان الارتباط المشترك وفقا لاتفاقية أوسلو وملاحقها الأمنية والإستراتيجية .

ج. كشفت زيارة المسئولة الامريكية عن توجه بتحويل ١٠٠ مليون دولار من المساعدات التي وافق عليها الكونجرس لنقلها إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية كإجراء أولي ومهم لبناء الثقة بين الادارة الامريكية والسلطة الفلسطينية مجددا، وهو الأمر الذي قد يدفع إلي إمكانية عقد لقاءات تمهيدية علي المستوي السياسي بعد نجاحها علي المستوي الأمني والاستخباراتي .

د. الانتقال من عقد لقاءات أمنية مشتركة بين المسئولين الفلسطنيين والأمريكيين تمهيدا لعقد لقاء مشترك مع الجانب الاسرائيلي لتأكيد ما تم الاتفاق بشأنه أمريكيا وفلسطينيا عبر القناة الأمنية .

٦. إيقاف أية تهديدات راهنة تجاه السلطة الفلسطينية، ورئيسها كرسالة إيجابية مهمة خاصة وأن ما جري مع الرئيس ياسر عرفات ووضعه في المقاطعة لن يكون واردا تكراره مع الرئيس محمود عباس، الذي ما زال يحظي بشرعية دولية باعتباره رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية التي انبثقت منها السلطة وباتت واقعاً علي الأرض لا يمكن التنصل من تبعاته السياسية أو القانونية.

٧. استمرار التأكيد الأمريكي بأن البعد الاقتصادي المقترح في الخطة الأمريكية والذي سبق وأن طرح في مقاربة المنامة لن يتم في قطاع غزة فقط، بل سيمتد أيضاً إلي الضفة بالأساس وأن السلطة الفلسطينية هي الجهة المنوط بها إتمام أي إتفاق أو تفاوض مما سيؤكد علي الإلتزام الإسرائيلي بأن الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، هو السلطة وليس أي فصيل سياسي أخر.

سادساً : موقف مقابل

في ظل الطرح الأمريكي الراهن والساعي لايجاد قنوات تواصل حقيقية، ولو في مستواها الأمني يمكن الاشارة إلي ما يلي :

١. لا توجد تحفظات فلسطينية حقيقية علي التعامل مع الإدارة الأمريكية، ولو في المستوي الأمني، وهو ما برز في استمرار الاتصالات الاستخباراتية وزيارات المسئولين الفلسطنيين للولايات المتحدة خاصة من قبل رئيس المخابرات

الفلسطينية ماجد فرج والقيادي في منظمة التحرير حسين الشيخ، وهو ما يعطي للتحركات الأمريكية توجها مقابلا إيجابيا علي المستوي الفلسطيني للاستمرار في نفس الخط .

٢. رغبة السلطة الفلسطينية في التعرف علي أبعاد التحركات الأمريكية في مرحلة ما بعد الإعلان عن الخطة(مصادرها الأصلية)، وهو ما دفع السلطة الفلسطينية لعدم قطع الإتصالات، أو وقف التنسيق الأمني مع الحكومة الإسرائيلية برغم التهديدات التي أعلنها الرئيس محمود عباس إذ أن هذا الامر سيحتاج إلي مناقشة الإلتزامات المطروحة في اتفاقية أوسلو علي الجانبين .

٣. برغم الإعلان الفلسطيني بأن الرئيس محمود عباس سيتجه إلي الأمم المتحدة للتفاعل الدولي مع الإعلان الأمريكي عن الخطة، فإن هذا التوجه سيواجه بعدة إشكاليات حقيقية، وذلك علي النحو التالي :

أ. أن المعركة الدبلوماسية الحقيقية ليست في مجلس الأمن إذ أن الإدارة الأمريكية ستوظف حق النقض في أي تحرك حقيقي من قبل السلطة، ومن المستبعد أن يتم دعم الجانب الفلسطيني من قبل الطرفين الفرنسي أو الروسي للتحرك الفلسطيني بصورة أوتوماتيكية علي الأقل في الفترة الأولي (لا تتوافر أي مؤشرات مطروحة في هذا الإطار) .

ب. إن الذهاب إلي الجمعية العامة للحصول علي قرار دولي ملزم يكون له صفة إلزامية شأنه شأن قرار دولي صادر من مجلس الأمن تحت صيغة "متحدون من أجل السلام "يحتاج إلي جهد دولي كبير وتوافقات عربية دولية كبيرة غير متوافرة في الوقت الراهن .

ج. وجود إنقسام عربي فلسطيني بشأن جدوي الاستمرار في دائرة التجاذبات مع الإدارة، وبرغم ما صدر من اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية.

٤. عمل الجانب الفلسطيني علي أكثر من مسار حقيقي في نفس التوقيت خاصة وأن

السلطة الفلسطينية – كما هو واضح – تتجه إلي المطالبة بتنشيط الرباعية الدولية كخيار تكتيكي مطلوب مع العمل مجددا علي تفعيل القرارات الدولية التي صدرت لصالح القضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة، وإعادة طرحها في مواجهة ما تم الإعلان عنه أمريكياً وإسرائيلياً من جانب واحد .

الخلاصة الأخيرة

يمكن التأكيد إذن على أن الإعلان الأمريكي عن مشروع السلام والازدهار، وبصرف النظر عن أهدافه الحالية سواء من قبل الإدارة الأمريكية أو من داخل إسرائيل مرتبط بموقف أمريكي يسعي لتحقيق إختراقات حقيقية في مجمل المواقف الفلسطينية السابقة والراهنة، ومن ثم فإن الطرح الأمريكي المقدم، وأياً كان مضمونه إعادة لتكرار نفس الأفكار والمقترحات الأمريكية التي أعيد تقديمها بألفاظ جديدة وتعبيرات قانونية وسياسية جديدة، ومن المتوقع أن يبقي الطرح الأمريكي في نطاقه وحدوده خاصة وأن الجانب الفلسطيني – وطوال الفترة السابقة – كان يتعامل مع ملف بعينه (القدس) تارة و(المستوطنات) تارة أخري، وليس بصورة مجملة لكافة العناصر الحاكمة للملف الفلسطيني بأكمله، ومن ثم فإن الإشكالية الكبري المطروحة لا تتركز فقط علي الرفض الفلسطيني باعتباره إجراءا طبيعيا، وإنما بالأساس في التعامل المستقبلي لمواجهة المخطط الأمريكي الإسرائيلي خاصة وأن والموقف الأمريكي سيكون مدعاة للجانب الإسرائيلي للشروع في تنفيذ ما يطرح علي أرض الواقع سواء في ضم المستوطنات أو غور الأردن، وهو ما قد يتسبب في إندلاع مواجهات أمنية غير مسبوقة في الداخل الفلسطيني برغم كل الإجراءات الأمنية الإسرائيلية التي اتخذت لمواجهة ما سيجري والذي قد يؤدي إلي تأزم وضع السلطة الفلسطينية، أو تفكك بعض أركانها .

وفقا لما هو جارٍ فلسطينياً وأمريكياً، فمن المستبعد أن تنقطع شعرة معاوية بين الجانبين بل بالعكس ستنشط اللقاءات والزيارات الأمنية والاستخباراتية بهدف تقريب وجهات النظر، وليس من المستبعد أن يتم الإعلان عن تقديم حزمة مالية موجهة

للأجهزة الأمنية الفلسطينية إضافة لصرف المستحقات المقررة من الكونجرس، والتي عطلتها الإدارة الأمريكية خلال الأشهر الأخيرة، كأسلوب ضغط علي السلطة الفلسطينية، ودفعها لإستئناف الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي، ومن المتوقع أن تتجاوب السلطة الفلسطينية مع التحركات الأمريكية بصورة أو بأخري، لكن لن يمنع ذلك الجانب الفلسطيني من التحرك والانتقال بالملف الفلسطيني بأكمله إلي الأمم المتحدة للضغط علي الإدارة الأمريكية لإيقاف التحركات الإسرائيلية من جانب واحد، وهو ما قد يكون له تداعيات مؤثرة ومكلفة علي التحرك الفلسطيني في المدي المتوسط خاصة مع إدراك السلطة الفلسطينية أن الإدارة الإمريكية ستمنح مزيدا من الوقت للسلطة لمراجعة خطابها السياسي تجاه الطرح الأمريكي، ومن المحتمل أن تقبل السلطة بالبدء في استئناف الإتصالات السياسية علي مستويات معينة بعد حصول الرئيس محمود عباس علي دعم داخلي خاصة من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، وربما سيطرح أيضا ذلك عبر قنوات غير معلنة في الفترة المقبلة .

إن الرهانات الحالية ليس في البدء في تنفيذ مشروع التسوية علي أرض الواقع من قبل إسرائيل اذ يمكن لإسرائيل الإقدام علي هذا الامر من جانب واحد مع العمل علي البحث عن شريك محلي فلسطيني يقبل بحدود الشراكة الجديدة ويقيم كيانا فلسطينيا ولو مؤقتا في إطار تسوية منقوصة خاصة وأن الرهانات الاسرائيلية علي استثمار الدعم الامريكي اللامحدود وحتي ٢٠٢٤ إذ لا توجد ضمانات من أي نوع لما بعد هذه المرحلة اذ قد تصعد قيادات فلسطينية جديدة.

وستتحرك الإدارة الأمريكية في اتجاه الأطراف المختلفة للبدء في تنفيذ صفقة القرن علي خطوات تدريجية

- الأولي : التحرك أولا في اتجاه الطرف الإسرائيلي للضغط علي الجانب الفلسطيني ومحاصرة خياراته السياسية والاستراتيجية في التحرك، وهو ما برز في لقاء ترامب / نتنياهو / جانتس وسيمتد إلي تبني خطوات وتدابير أمنية جديدة(التهديد بعقوبات علي السلطة / تكرار نموذج عرفات / تصعيد قيادات محلية لمناكفة

السلطة الفلسطينية / محاصرة التمدد الفلسطيني المتوقع تجاه روسيا وفرنسا)

- الثانية : قيام المسؤولين الأمريكيين القائمين على الخطة، بإطلاع الأطراف العربية في المنطقة على الخطوات الأمريكية من مرحلة إلى المرحلة التالية(سبقها تشاورات غير معلنة) وذلك عبر محاولة تحييد بعض الأطراف، وضم بعضها إلي الموقف الأمريكي في المدي المتوسط، وهو ماحدث بالفعل مؤخراً، مثل قيام الإمارات والبحرين بتوقيع اتفاقيات سلام واقامة علاقات مع إسرائيل.
- الثالثة: التحرك متعدد الاتجاهات إقليمياً ودولياً وخاصة تجاه المؤسسات المانحة علي اعتبار أن خطة ترامب ليست وثيقة نهائية، لكنها معدة لإجراء تفاهمات مع الدول العربية الرئيسية، ولا سيما الدول الخليجية الثلاث ومصر، للجلوس مع الولايات المتحدة وإسرائيل واستئناف محادثات التسوية بصرف النظر عن مقاطعة رئيس السلطة محمود عباس لهذه الاتصالات رسميا.
- الرابعة : حال رفض الطرف الفلسطيني للتصور الأمريكي المعلن والممثل في بنود الصفقة المطروحة، وفشل المفاوضات بين الطرفين لإقامة دولة فلسطينية، سيكون هناك ضوء أخضر أمريكي لإسرائيل كي تضم وادي الأردن، وكذلك أراضي المستوطنات في الضفة الغربية خلال فترة وجيزة وربما مع بدايات الولاية الثانية للرئيس ترامب .